الأنباء
الاحد 22 مارس 2015

42,4 مليون دينار مخصصات البنك مرجحة للانخفاض في 2015 .. وعموميته توزع 13٪ نقدا يتسلمها مساهموه الأربعاء المقبل

«الأهلي» في 2015.. أكثر جرأة

محمود فاروق

كشف رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي الكويتي طلال بهبهاني عن استراتيجية جديدة للبنك تتمثل في تقديم خدمات للعملاء تتسم بالسهولة والسرعة في الإنجاز، مبينا ان الاستراتيجية ستتبلور خلال السنوات القادمة في جميع منتجات وخدمات البنك، ما يسهم في زيادة عملائه وحصته السوقية، خاصة في ظل ازدياد المنافسة والسماح مؤخرا لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي وبعض البنوك من الدول الأخرى لفتح أكثر من فرع لها في الكويت. ويأتي ذلك في ظل القيادات التنفيذية الجديدة التي لحقت بالبنك مؤخرا، التي أكدت في تصريحات متفرقة ان استراتيجية البنك الجديدة ستدفعه بأن يصبح اكثر جرأة في انشطته المصرفية خلال 2015.

حديث بهبهاني جاء خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدها البنك امس بنسبة حضور 90,17٪، وقد وافقت على توزيع ارباح نقدية على المساهمين بواقع 13٪ من القيمة الاسمية للسهم (13 فلسا لكل سهم)، التي سيتم توزيعها يوم الاربعاء المقبل، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وأضاف بهبهاني ان البنك يسعى إلى تطبيق تلك الاستراتيجية بشكل واع ومدروس بغرض تطوير أعماله بشكل فعال والاستفادة من الفرص المتاحة وتحقيق النمو الذي ينشده، مبينا ان مثل تلك الاستراتيجية سوف تنطوي بالضرورة على بعض التغيير في ثقافة العمل السائدة حاليا.

وتوقع تحقيق البنك عوائد أكثر من خلال التركيز على أعماله المصرفية الأساسية وتوظيف الأموال في المجالات التي تحقق له عوائد جيدة، والتخلي عن الأنشطة الهامشية.

بهبهاني للمساهمين: انتظروا عوائد أكثر من «الأهلي» بعد تخليه عن الأنشطة الهامشية

558 مليون دينار حقوق المساهمين بعائد 6,8٪

طلال بهبهاني

(من اليمين) فوزي الثنيان وطلال بهبهاني وميشال عقاد وعبدالله السميط خلال الجمعية العمومية للبنك الأهلي (محمد خلوصي)

ولفت إلى أن البنك مستعد لتمويل المشروعات التنموية باستثناء المشاريع الاسكانية التي لها شروط خاصة، إلا انه اكد ان البنك لديه استعداد لتمويل المشروعات التنموية المدرجة في خطة التنمية.وقال بهبهاني ان البنك يسعى لتطوير خدمات العملاء والبطاقات الائتمانية، لافتا إلى تركيز البنك خلال المرحلة المقبلة على زيادة حصته في قطاع التجزئة، متوقعا تحقيق البنك نموا جيدا خلال 2015 في الارباح والذي سيأتي جزء منه من تمويل المشاريع التنموية التي سيتم طرحها، والجزء الآخر لم يكشف عنه.

وفيما يتعلق بمخصصات البنك البالغة 42 مليون دينار، أوضح ان تلك المخصصات انخفضت خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان لها تأثير ايجابي على البيانات المالية للبنك، متوقعا ان تنخفض أكثر خلال السنوات المقبلة.

قوة رأسمالية

واكد بهبهاني أنه على ثقة بأن البنك في وضع يمكنه من الاستفادة بشكل كبير مع أي نمو اقتصادي متوقع خلال الفترة القادمة حالما تتحسن الظروف السياسية والاقتصادية.

وأضاف أن القوة الرأسمالية للبنك تؤكدها جميع المؤشرات المالية ، خاصة معدل كفاية رأس المال التي أصبحت في وضع أقوى مما كانت عليه، مبينا أن لدي البنك سيولة ممتازة تمكنه من الاستفادة من الفرص التي سوف تتاح له في المستقبل وتلبية احتياجات النمو وتمويل التوسع في المشاريع الحكومية الكبرى لتطوير البنية التحتية والكهرباء والنفط بالإضافة إلى تمويل مشاريع القطاع الخاص.

بيانات مالية

وصرح بهبهاني بان البنك حقق ربحا صافيا بلغ 37,6 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بالمقارنة مع 35,4 مليون دينار في عام 2013 محققا نموا بنسبة 6,2٪، بعد تكوين مخصصات بمبلغ 42,4 مليون دينار.

وأضاف ان إجمالي موجودات البنك ارتفع في نهاية العام ليصل إلى 3,5 مليارات دينار، محققا نموا بنسبة 9,7٪ بالمقارنة مع 3,19 مليارات دينار في نهاية عام 2013، في حين ارتفع إجمالي الودائع من 2,6 مليار دينار في نهاية عام 2013 إلى 2,9 مليار دينار في نهاية عام 2014 محققا نموا بنسبة 11,5٪.

كما زادت حقوق المساهمين لتصل إلى 558 مليون دينار، في حين حقق البنك عائدا على الأصول بنسبة 1,1٪، وعائدا على حقوق المساهمين بنسبة 6,8٪. أما ربحية السهم فقد ارتفعت من 22 فلسا إلى 23 فلسا».

أعمال خارجية

وبالنسبة لفرعي البنك في الإمارات العربية المتحدة قال بهبهاني، إن فرع أبوظبي حقق نجاحا ممتازا خلال العام، متوقعا استمرار هذا النمو في 2015 وما بعدها. أما فرع دبي، فقد حقق نموا قويا في القروض مما يوفر لنا أساسا لتعزيز أدائنا المالي في عام 2015. كما يركز البنك على الجودة النوعية للمنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه سواء في الكويت أو من خلال تواجده في فرعي دبي وأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الجمعية العمومية

وقد وافقت الجمعية العمومية العادية على جميع بنود جدول أعمالها، ومن أهمها انتخاب عضو مجلس ادارة تكميلي لاستكمال الدورة الحالية لمجلس ادارة البنك وهو سليمان عبدالله سليمان المريخي، حيث تنتهي الدورة بنهاية 2015.

5 إنجازات في 2014

1 ـ ارتفاع الأرباح التشغيلية إلى 82,5 مليون دينار.
2 ـ بلغ معدل كفاية رأس المال 23,7٪. وهو يعتبر من أعلى المعدلات بين البنوك التجارية في الكويت وبقية البنوك في المنطقة.
3 ـ نجاح البنك في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من 2,6٪ في عام 2013 إلى 2,5٪ عام 2014.
4 ـ أدى ارتفاع الكفاءة التشغيلية والإدارة السليمة للتكلفة إلى استقرار معدل التكلفة إلى الدخل.
5 ـ وصل إجمالي المخصصات خلال 2014، مقابل التسهيلات النقدية وغير النقدية 169,7 مليون دينار مع معدل تغطية للقروض غير المنتظمة بنسبة 232٪ وهي توفر تغطية جيدة لمواجهة أي حالات طارئة.

مؤتمر صحافي

السميط: «الأهلي» ليس بحاجة لزيادة رأسماله أو إصدار سندات

قال نائب رئيس المديرين العامين بالبنك الاهلي عبدالله السميط: ان كفاية رأسمال البنك تعتبر الأعلى بين البنوك المحلية، مستبعدا قيام البنك بزيادة رأسماله او اصدار سندات خلال 2015، على اعتبار ان البنك لا يحتاج إلى ذلك الامر حاليا.وأشار السميط خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد عقب انعقاد الجمعية العمومية إلى أن البنك لم يجر أى تسويات مع شركات خلال 2014، مبينا انه تم اجراء جميع التسويات خلال عامي 2009 و2010.ولفت إلى ان السياسة المتحفظة التي كان ينتهجها البنك خلال السنوات الماضية جنبته الكثير من تداعيات الأزمة المالية، مؤكدا على ان البنك سيكون اكثر جرأة في التوسع في أنشطته المصرفية خلال العام الحالي، وذلك ضمن استراتيجية البنك.

وذكر السميط ان استراتيجية البنك تستهدف خلال الفترة المقبلة التوسع في مجال قطاعي تمويل الشركات والتجزئة والتركيز على تسهيل الاعمال المصرفية وتقليص الدورة المستندية فيما يتعلق بقروض الافراد.

مخصصات 2015 ستتساوى تقريباً مع مخصصات 2014

قطاع تمويل الشركات يستحوذ على 60٪ من أعمال البنك

«الأهلي» يسعى للدخول ضمن كونسورتيوم لتمويل مشروع الوقود البيئي

قطاع التجزئة

وحول حصص التمويل المقدمة من البنك إلى القطاعات، قال السميط ان قطاع تمويل الشركات يستحوذ على 60٪ من اعمال البنك، في المقابل يستحوذ قطاع التجزئة على نسبة تتراوح بين 11 و12٪ خلال 2014، متوقعا استمرار النمو في هذا القطاع بنسبة 12٪ ايضا خلال 2015.

وحول تضاؤل تراجع نسب المخصصات بحدود 5 ملايين دينار خلال السنوات الثلاث الماضية، اوضح السميط أن تلك المخصصات احترازية وانها ستستمر على نفس الوتيرة خلال 2015، مشيرا إلى ان عام 2016 سيشهد تراجعا كبيرا في المخصصات.

كونسورتيوم للوقود البيئي

وعن دخول البنك في تمويل مشروع الوقود البيئي، افاد السميط بأن البنك لديه عروض يدرسها بخصوص تمويل المشروعات التنموية التي تصل كلفتها الاستثمارية الى المليارات، موضحا سعي البنك الى الحصول على حصة في تمويل هذا المشروع وغيره من المشاريع النفطية العملاقة ضمن الخطة وذلك ضمن كونسورتيوم يضم بنوكا محلية واجنبية.

وفي سؤال حول تطور شركة الاهلي كابيتال، قال السميط ان هناك ادارة تنفيذية جديدة للشركة تستهدف تفعيل وتطوير ادائها بشكل اكبر خلال السنوات القادمة، لافتا إلى ان الشركة تدير اصولا بحجم 50 مليون دينار في الكويت ودول الخليج ورأس مالها يبلغ 18 مليون دينار.

تمويل المشاريع

وحول قدرة البنك على تمويل مشاريع خطة التنمية، قال مدير عام شؤون مجلس الادارة في البنك فوزي الثنيان ان كل البنوك جاهزة لتمويل الخطة والتي لم يتسن للبنوك المساهمة فيها بشكل فعلي حتى الآن.

وفي تعليق منه على مدى تأثير تراجع اسعار النفط على القطاع المصرفي، قال الثنيان: «رب ضارة نافعة»، موضحا ان ذلك الأمر يتيح فرصة كبيرة امام القطاع الخاص للمساهمة بفاعلية في تمويل المشاريع التنموية ودعم نسب الانفاق الحكومي في هذه المشاريع.

توقعات بنمو قطاع التجزئة بـ «الأهلي» لـ 12٪ خلال 2015

«الأهلي كابيتال» يدير أصولاً بـ 50 مليون دينار ورأسمالها 18 مليون دينار

الثنيان: فترة سماح بين سداد القرض والحصول على قرض آخر ضمن مقترحات البنوك للمركزي

انتقال العملاء

وحول مدى تأثر البنك الاهلي في حال موافقة بنك الكويت المركزي على اقتراح بالسماح بانتقال العملاء بين البنوك لجدولة قروضهم الاستهلاكية والمقسطة، قال الثنيان ان إيقاف إعادة جدولة القروض خلال السنوات الماضية خلق سوقا موازيا للإقراض، واصبحت المشكلة اكبر من السابق، وهو ما دفع البنوك إلى الاتفاق على هذا الاقتراح حتى يتم انهاء هذا السوق الموازي.وأضاف ان من بين الحلول التي تضمنها الاقتراح الذي رفعته البنوك إلى المركزي أن يكون هناك فترة سماح بين سداد القرض والحصول على قرض جديد.

عبدالله السميط وفوزى الثنيان خلال المؤتمر الصحافي

«المركز»: «الأوفست» منصة لتنمية اقتصادات 28 دولة

أصدرت شركة المركز المالي الكويتي (المركز)، تقريرا حول «أنظمة الأوفست في دول مجلس التعاون الخليجي» تسلط فيه الضوء على المشروعات المدنية لتحقيق النمو السريع، حيث تناول التقرير صناعة الأوفست عن كثب، مع تركيز خاص على منطقة مجلس التعاون الخليجي، كما حدد التقرير أيضا الخصائص الرئيسية للصناعة وأفضل الممارسات لتحقيق النجاح فضلا عن المخاطر الشائعة وبعض إطارات العمل الاستراتيجية ذات الصلة لتوجيه أنظمة الأوفست.

وأشار التقرير الى أن مشروعات الأوفست عادة ما تتم في الأعمال المتعلقة بمنتجات الدفاع، إلا أن برامج الأوفست يمكنها أن تجعل من قطاع الدفاع بوابة للعديد من المشاريع المدنية ذات القيمة التنموية العالية مثل التعليم، والرعاية الصحية، وتبريد المناطق، والمزارع السمكية، وبناء السفن، وإدارة النفايات. وقد تم فعلا التخطيط لإنشاء العديد من هذه المشروعات ضمن برامج الأوفست في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف التقرير أن برامج الأوفست تشكل رافدا رئيسيا للتنمية المستدامة من خلال توظيفها كأداة فاعلة لتوجيه عوائد المشاريع لقطاعات عريضة من المجتمع، حيث تعمل مشروعات الأوفست على جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق والوظائف، ونقل التكنولوجيا إلى الدولة الحاضنة للبرنامج، والتي أصبحت تركز على متطلبات الأوفست في القطاعات المدنية، وبالتالي جعلت من قطاع الدفاع مدخلا للتنمية الاقتصادية الشاملة، ولذلك قدمت 28 دولة برامج أوفست رسمية بين عام 2000 و2014. ومن الجدير بالذكر أن عقود الأوفست في مجال الدفاع عادة ما تضم بنودا تخضع مقاولي مجال الدفاع لمجموعة من العقوبات في حالة عدم الوفاء بالالتزامات.

وتتباين التقديرات فيما يتعلق بحجم سوق أنظمة الأوفست، إلا أن الآراء في الصناعة تدور تقريبا حول 500 مليار دولار فيما يتعلق بالتزامات نظام الأوفست العالمي الشامل من 2005 حتى 2016، وذلك وفق ما أوردته شركة (Avascen)، وهي شركة متخصصة في المجال الاستراتيجي، تقدم الاستشارات للعملاء الساعين للحصول على العقود الحكومية. وقد قدرت نسبة استحواذ المقاولين الأميركيين من هذه الالتزامات بنسبة 60٪. ولفت التقرير إلى أن هناك فئتين فيما يتعلق ببرامج الأوفست بشكل عام، وهما أنظمة الأوفست المباشرة (DO) وغير المباشرة (IO). وتظهر أنظمة الأوفست المباشرة (DO) دائما في شكل تعاون أو تعاقد من الباطن أو إنتاج أو إنتاج مرخص به أو ربما أنشطة تكنولوجية أو تمويلية. أما أنظمة الأوفست غير المباشرة (IO) فتشمل عناصر مثل عمليات الشراء والاستثمار والتدريب والمساعدة الائتمانية ونقل التكنولوجيا.

أكبر المشاريع عبر الأوفست

ذكر التقرير أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تمثلان أكبر دولتين، بين دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث الإنفاق على مجال الدفاع، وهو ما حسن على مدار السنين برامج الأوفست الخاصة بهما، فعلى سبيل المثال، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة «ائتمانات» للمقاولين في مجال الدفاع ترتبط بالعائد الذي يمكن لبرنامج الأوفست تقديمه. وهناك بعض الأدلة على أن استراتيجية استخدام أنظمة الأوفست لبناء قاعدة صناعية في الإمارات العربية المتحدة والطفرة في القوى العاملة للمواطنين المهرة في التكنولوجيات الحديثة، ستؤتي ثمارها.

وبوجه عام، تفخر الإمارات بمشروعات أوفست تزيد على 70 مشروعا بإجمالي استثمارات يربو على 10 مليارات درهم إماراتي، إضافة إلى ذلك، فإن هناك 20 مشروعا في إطار التخطيط لها وتعد كتلة مجلس التعاون الخليجي أسرع الأسواق نموا بالنسبة لأنظمة الأوفست على مستوى العالم، حيث من المقدر أن تستحوذ المنطقة على ما يقرب من 20 إلى 25٪ من السوق العالمي.

وتتمثل التوجهات العالمية الرئيسية بصناعة الأوفست في إدراج جهة الشراء أو التصنيع المحلي في عقود الشراء. وعلى سبيل المثال، تبرم شركة بوستيد للصناعات الثقيلة الماليزية، وهي مجموعة تعمل في مجال بناء السفن وحتى تصنيع الأسلحة، عقدا بمبلغ 9 مليارات رنجيت (2,8 مليارات دولار) مع شركة مقاولات فرنسية بحرية تابعة للدولة (DCNS) للحصول على 6 سفن قتالية ساحلية للبحرية الماليزية، على أن تشيد هذه السفن في ماليزيا. وتأمل ماليزيا من هذه الصفقة تحقيق أكثر من 60٪ فيما يخص القيمة والمكونات المحلية في السفن. كما أنها تتطلع إلى إجراء عمليات كبيرة لنقل التكنولوجيا إلى بوستيد وجهات البيع الماليزية، بالإضافة إلى جهات التوريد التي تشكل جزءا من النظام البيئي لتسليم المشروع. ولا تمنح أنظمة الأوفست الدول فرصا لجلب الكثير من الإمكانيات والتقنيات المطلوبة فحسب، ولكنها تتيح أيضا الحصول على أفضل الصفقات فيما يتعلق بتأمين مصالح الدولة. وعلى سبيل المثال، ورد في نوفمبر 2014، أنه كان من المتوقع أن تؤجل كوريا الجنوبية عملية شراء بمبلغ 1,25 مليار دولار لأربع طائرات لتزويد الوقود جوا كانت تتنافس عليها 3 شركات، بما في ذلك بوينغ وإيرباص.

توجيه «الأوفست» لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة

شدد التقرير على أهمية دعم برنامج الأوفست المحلي بسياسات منسجمة مع المشهد العالمي لبرامج الأوفست، مثل توجيه برامج الأوفست لتنمية قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة من خلال إلزام مشاريع الأوفست بدعم المشروعات الصغيرة المتميزة. كما أصبحت الجهات المسؤولة عن تطبيق الأوفست أكثر قدرة على الحد من تملص المقاولين الكبار من التزاماتهم، بينما ترتفع المطالبات بجعل برامج الأوفست أكثر مرونة في التطبيق. وهناك تطور مثير آخر يجب الانتباه إليه في بعض الدول، وهو الأهمية الكبيرة التي توليها بعض برامج الأوفست لدعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تلزم بعض الدول إشراك المتميز من هذه الشركات في مشروعات الأوفست.

وذكر التقرير أن هناك برامج الأوفست تعتمد نظام «العامل المضاعف» لقياس وفاء المقاول الأجنبي بالتزامه نحو برنامج الأوفست. وحسب هذا النظام، إذا استثمر مقاول في مجال الدفاع 50 مليون دولار ـ على سبيل المثال ـ في مجال ذي أهمية تنموية خاصة بالنسبة للدولة المشترية، فقد تتم مضاعفة الاستثمار عند حساب وفاء المقاول بالتزامه نحو نظام الأوفست. وفي حالة الكويت، يتم استخدام «عامل مضاعف» يتراوح ما بين 1 و5، بناء على تقييم ثلاثة معايير: خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والتدريب المقدم للكويت. وفي بعض الأحيان، يمكن تبني مضاعفات سلبية أيضا للحد من أنواع محددة من أنظمة الأوفست.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن الديناميكية الواضحة المتزايدة، في العالم الذي تحيط به الاختلافات المالية والاقتصادية، تتمثل في رغبة متلقي الأسلحة في استخدام فواتير ضخمة لإنشاء مهام وصناعات محلية، بينما يرغب مقاولو مجال الدفاع في الإبقاء على ارتفاع أرباحهم ربع السنوية بشكل مستمر والاستمرار في الاحتفاظ بحقوق الملكية الخاصة بهم بكل قوة. وفي ذات الوقت، تريد حكومات مصدري الأسلحة تعزيز الأنظمة البيئية الصناعية والمهام المتقدمة التي تشكل جزءا أساسيا من تصدير الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية. وبالتالي، فإن هناك عوامل متداخلة تتعلق بالمصالح الناتجة عن الآراء المخالفة. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن صفقات نظام الأوفست يجب أن تكون مربحة للحكومة وللملتزمين وللشركات المحلية. كما أن تطوير الإمكانيات يستغرق وقتا طويلا، وبالتالي، يجب مراجعة إرشادات نظام الأوفست بانتظام.